

# نسخ عقيدة الإمام المعصوم و عودته عند الشيعة الجعفرية الرافضة

بقلم

الشيخ المحامي الدكتور مسلم محمد جودت اليوسف

مدير معهد المعارف لتخريج الدعاة في الفلبين سابقاً

و الباحث في الدراسات الفقهية و القانونية

إن الحمد لله نحمده و نستعينه و نستغفره ، و نعوذ بالله من شرور أنفسنا ، و من سيئات أعمالنا ، من يهده الله فلا مضل له ، و من يضلل فلا هادي له ، و أشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له ، و أشهد أن محمداً عبده و رسوله<sup>1</sup> .

يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ لَا تَمُوتُنَّ إِلَّا وَ أَنْتُمْ مُسْلِمُونَ ﴿ [سورة آل عمران : 102] .

النَّاسُ اتَّقُوا رَبَّكُمُ الَّذِي خَلَقَكُمْ مِنْ نَفْسٍ وَاحِدَةٍ وَ خَلَقَ مَا وَبَّاثَ مِنْهُمْ مَا رَجَا لَكُمْ كَثِيراً وَ نَسُوا اللَّهَ وَ الَّذِي هُوَ بِهَذَا شَهِيدٌ إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلِيمٌ بِذُنُوبِكُمْ ﴿ [سورة النساء : 1]

يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ وَ قُولُوا قَوْلًا سَدِيداً ﴿ لَكُمْ مَالَكُمْ وَ يَغْفِرْ لَكُمْ وَ طُغْنِعُوا لَكُمْ وَ وَرَّسُوا لَهُ فَقَدْ فَازَ فَوْزاً عَظِيماً ﴿ [سورة الأحزاب : الآية 70 - 71] .

و بعد :

إن بدعة ولاية الفقيه التي ظهرت داخل المسرح السياسي الشيعي المعاصر في إيران تبرهن على أن عقيدة الإمام المعصوم و عودته باطلة شرعاً و عقلاً ؛ ذلك أن تلك البدعة تبين بأس الشيعة من رجوع إمامهم

<sup>1</sup> - هذه الخطبة تسمى عند أهل العلم بخطبة الحاجة ، و هي تشرع بين يدي كل خطبة ، سواء كانت خطبة جمعة أو عيد أو مقدمة كتاب... إلخ .

المزعموم و بالتالي نسخ تلك العقيدة - الباطلة - عندهم بشكل عملي من خلال ما يسمى بولاية الفقيه .

فالإمامة عند الشيعة الإمامية تعتبر أس العقيدة و الشمس التي تدور حولها كواكب عقائدهم الباطلة فهم يجعلون من الإمامة ركاً من أركان الإسلام و جزءاً هاماً من عقيدته .

جاء في أصول الكافي عن أبي جعفر أنه قال : بني الإسلام على خمس ، على الصلاة ، و الزكاة ، و الصوم ، و الحج و الولاية ، و لم يناد بشيء كما نودي بالولاية فأخذ الناس بأربع و تركوا هذه - يعني الولاية )<sup>2</sup> .

فالشيعة الإمامية جعلت الولاية أصلاً من أصول الإسلام و جزءاً هاماً من عقيدته محتجين بأنه ليس في الإسلام أمراً أهم من تعيين الإمام و لم يكن للنبي p - حسب زعمهم - أن يفارق الدنيا قبل أن يحسم هذا الأمر ، ذلك أن الإمامة نص من الله تعالى و هي ليست بالاختيار و الشورى بين أهل الحل و العقد كما هي عند أهل السنة و الجماعة .

و لما كان لابد لهذه الدعوة من أدلة فقد أكثر الشيعة منها لإثبات بدعتهم بالنص المؤول تأويلاً فاسداً تارة أو بالهوى المسمى عندهم عقلاً تارة أخرى .

و سوف نبحث في هذا السفر في عصمة أئمة الشيعة الرافضة و أدلتها و الرد عليها كمبحث أول .

---

<sup>2</sup> - أصول الكافي ، ج 2/18 و في الشافي شرح الكافي تصحيح لهذا الحديث عند الرافضة ، ج 5/28. و الملاحظ أن أحاديث الشهادتين متواترة عند أهل السنة و الجماعة و أنها أحد مباني الإسلام الخمسة و قد أسقطتها الشيعة الإمامية و أحلت بدلاً منها الإيمان بالولاية .

كما سأبحث في ولاية الفقيه و أدلته كمبحث ثان . ثم أختتم بخاتمة  
أبين فيها نتائج بدعة ولاية الفقيه على الشيعة الرافضة و عقيدتهم في الإمام  
المعصوم و عودته .

**و الله المستعان**

لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ

عَدُوٌّ لِّلْكَافِرِينَ

وَلَمْ يَكُنْ لَّهُ كُفُوًا أَحَدٌ

قبل إيراد أدلة الشيعة لإثبات عقيدتهم لا بد من تعريف العصمة لغة واصطلاحاً عند أهل السنة و الجماعة و عند الشيعة الرافضة ، حتى يفهم القارئ هذا البحث فهماً تاماً - إن شاء الله تعالى .

عصمه في لغة:

العصمة في اللغة تعني المنع ، قيل عصمه يعصمه عصماً أي منعه و وقاه ، و اعتصم فلان بالله أي امتنع بلطفه من المعصية .<sup>3</sup>

قال ابن قتيبة : عصم بمعنى منع و منه العصمة في الدين إنما هو المنع من المعاصي ) .<sup>4</sup>

أما العصمة في الاصطلاح عند أهل السنة و الجماعة ، فهي :  
للأنبياء و ذلك للزوم أداء الرسالة و تبليغها .

<sup>3</sup> - مختار الصحاح ، ج 1/183.

<sup>4</sup> - التقريب لابن قتيبة ، ج 1/324.

و قد بينت هيئة كبار العلماء في المملكة العربية السعودية ذلك بقولها : ( الأنبياء و الرسل قد يخطئون ، و لكن الله تعالى لا يقرهم على خطئهم ، بل يبين لهم خطأهم ؛ رحمة بهم و بأممهم ، و يعفو عن زلتهم ، و يقبل توبتهم ؛ فضلاً منه و رحمة ، و الله غفور رحيم ... ) .<sup>5</sup>

أما الشيعة الإمامة فقد عرفوا العصمة بأنها : قوة في العقل تمنع صاحبها من مخالفة التكليف مع قدرته على مخالفته ( <sup>6</sup> ) .

و لا شك بأن هذا التعريف باطل لمخالفته لأصول اللغة و الشرع و العقل السليم .

## قصة ١ قرينة هــ:

إن فكرة عصمة الإمام عند الشيعة الرافضة ما هي إلا ردة فعل شيطانية تجاه مخالفهم في قضية خلافة علي رضي الله عنه لرسول الكريم ﷺ ، لذلك كانت صفة ملازمة للإمام عندهم .

قال الخلال عليه رحمة الله : إن محنة الرافضة محنة اليهود ، قالت اليهود لا تصلح الإمامة إلا لرجل من آل داود و قالت الرافضة لا تصلح الإمامة إلا لرجل من ولد علي بن أبي طالب ... ( <sup>7</sup> ) .

<sup>5</sup> - فتاوى اللجنة الدائمة للبحوث العلمية و الإفتاء ، ج3/264.

<sup>6</sup> - الشيعة في عقائدهم و أحكامهم ، للكاظمي القزويني ، ص 322.

<sup>7</sup> - السنة للخلال ، ج3/497-498.

و لذلك نرى التستري الرافضي يقول : ( الإمام قائم مقام النبي p و له  
الولاية العامة في الدين و الدنيا و ساد مسده ، فكما أنه شرط في النبي اتفاقاً  
فكذا في الإمام إلزاماً )<sup>8</sup>.

و مع أن عقيدة العصمة الإمام و عودته تبدو في ظاهرها أمراً يتعلق  
بمباحث العقائد و الشرائع ، بيد أن حقيقتها ذات صلة متينة بالخلافة و أحقية  
أئمتهم بها ، و يعتبر الكليني في كتابه ( الأصول الكافي ) من أوائل  
الروافض الذين أسهبوا في بحث موضوع عصمة الأئمة و أسبغوا عليهم  
صفات لم يصلها حتى الأنبياء .

و قد برر الخميني هذه البدعة الكفرية بقوله : ( لأن عصمة  
المعصوم إنما كانت بسبب المنزلة العالية و المقام المحمود الذي لا يبلغه  
ملك مقرب و لا نبي مرسل ، و أيضاً بسبب خلافته التكوينية التي تخضع  
لولاياتها و سيطرتها جميع ذرات هذا الكون )<sup>9</sup>.

و يؤكد حقيقة صلة العصمة بثبوت الإمامة ما ذكره الدكتور موسى  
الموسوي وهو أحد علماء الشيعة المعاصرين من أن العصمة التي تتنافى مع  
العقل و المنطق ، و التي نسبت إلى الإمام كي يسد بها النقاش في محتواها  
على العقلاء و الأذكياء ، و يرغم الناس على قبولها ، لأنها من معصوم لا  
يخطئ . فهناك أمور نسبتها كتب الشيعة إلى الأئمة و امتلأت بها كتب  
الروايات الموقوفة عندهم مثل الكافي في الأصول و الوافي و الاستبصار و

<sup>8</sup> - الصوارم المهرقة في جواب الصواعق المخرقة ، ص 50.

<sup>9</sup> - الحكومة الإسلامية ، ن ص 47.

من لا يحضره الفقيه و غيرها و فيها الكثير من الغلو من أجل إثبات عقيدة العصمة<sup>10</sup>.

و الجدير بالذكر أن الروافض اختلفوا في عصمة الأئمة هل هي من الله أو هي استعداد الإمام على الرغم من أن كثيراً من علماء الشيعة حرصوا على القول بأن الأئمة لا يوحى إليهم مثل الرسل ، بيد أن الشيخ المفيد في الاختصاص يثبت حتى الوحي لأئمة الشيعة ، و العياذ بالله .

قال في الاختصاص : عن أبي بصير قال : قال : سمعت أبا عبد الله يقول : لولا أنا نزداد لأنفدنا - أي نفذ ما عندهم من علوم و معارف - فقد تزدادون فأخبره شيئاً ليس عند رسول الله ﷺ ؟ فقال : إذا كان ذلك أتى رسول الله ﷺ فأخبره . ثم أتى علياً فأخبره ، ثم إلى واحد بعد واحد حتى ينتهي إلى صاحب الأمر ؟ ) و في رواية أخرى تصرح بأن الأئمة يأتيهم الوحي كما يأتي للرسل تماماً و العياذ بالله .

( يأتي الملك رسول الله ﷺ فيقول : يا محمد ربك يأمرك كذا و كذا ، فيقول انطلق به إلى علي ، فيأتي به علياً ، فيقول : انطلق به إلى الحسن ، فلا يزال هكذا ينطلق به إلى واحد بعد واحد حتى يخرج إلينا )<sup>11</sup>.

<sup>10</sup> - الشيعة و التصحيح ، د. موسى الموسوي ، ص 82-83.

<sup>11</sup> - الاختصاص للشيخ المفيد ، ص 307.



ووجهه ثأقصة حيدى - مقصودى لاقتدالة لا

لهيد احى لا:

أتى الشيعة الروافض بأدلة نقلية و عقلية لإثبات عقيدتهم في عصمة الأئمة ، و لعل أهم تلك الأدلة تتلخص بالتالي :

لا و -ة يد اقلأ:

رحم الله تعالى الإمام الشاطبي الذي قال : ( لا تجد مبتدعاً ممن ينتسب إلى الملة إلا وهو يستشهد على بدعته بدليل شرعي فينزله على ما وافق عقله و شهوته )) .

وقد اعتمد الشيعة على كثير من الأدلة النقلية لتدعيم بدعتهم نوردها وفقاً لما يلي :

أهمها لا أمقدا:

1 - قوله تعالى إِنْ تَلَّهْ بِكَ لَمْ أَهْتِ فَأَتَمَّهُ نَّ قَالَ إِنْ ي

مَ أَمَّا قَالَ وَ مَنْ ذُرَّ يَتِّي قَالَ لَا يَذَالُ عَهْدِي الظَّالِمِينَ ( سورة البقرة : الآية 124 ) .

حاول الشيعة الرافضة الاستدلال بهذه الآية على أن إمامهم لا يكون إلا معصوماً ، لأن الله تعالى - بحسب زعمهم - لا يعطي عهده لظالم و الذي الإمامة أي الإمامة العظمى .  
و غير المعصوم لابد و أنه ظالم لنفسه و لغيره و الله سبحانه عصم اثنين أن يسجدا لصنم و هما محمد p و علي رضي الله عنه ، فقال محمداً p الرسالة و علي رضي الله عنه الإمامة<sup>12</sup> .

## و قد رد أهل السنة و الجماعة على هذا الاستدلال المنحرف

### بقولهم :

أن معنى إني جاعلك للناس إماماً أي أن الله تعالى قد جعل إبراهيم عليه الصلاة و السلام إماماً للناس في الإسلام و خصاله الحميدة و التي هي خصال الفطرة : ( الختان و الاستحداد و تقليم الأظافر و قص الشارب و نتف الإبط ) و الإمام هو الذي يقتدي به الناس في الخصال الحسنة و الله سبحانه و تعالى جعل إبراهيم إماماً في هذه الخصال يقتدي به من يريد رضى الله سبحانه و تعالى .

أما قول إبراهيم عليه السلام : ( و من ذريتي ) فهو رجاء من إبراهيم إلى الله تعالى أن كون كل ذريته أئمة هدى يدعون الناس إلى الله سبحانه و تعالى فأجابه الله سبحانه و تعالى أنه سيكون من ذريته الصالح و الطالح و لا يمكن أن ينال منصب القدوة الحسنة إلا من كان صالحاً من ذريته عليه الصلاة و السلام<sup>13</sup> .

<sup>12</sup> - انظر تلخيص الشافعي ، ج 1 / قسم 253/2 - مجمع البيان للطبرسي ، ج 1/457.

<sup>13</sup> - انظر فتح القدير للشوكاني ، ج 1/137-138 - تفسير القرطبي ، ج 2/108.

لذلك قال تعالى في كتابه العزيز **صَالِحِينَ** (يُحِبُّهُمْ وَيُحِبُّونَهُمْ) وَيَعْتُوبُكُمْ طَفَى لَكُمْ الدِّينَ فَلَا تَمُوتُنَّ إِلَّا وَأَنْتُمْ مُسْلِمُونَ (سورة البقرة : الآية 132 ) .

هذا هو العهد و هو الإسلام الذي طلبه إبراهيم من ربه فلم يعطه الله سبحانه إلا للصالحين من ذريته و هذا هو قول الضحاك رضي الله عنه <sup>14</sup> .

ثُمَّ يَا وَلِيَّكُمْ اللَّهُ 2- قَالَ تَعَالَى (وَالَّذِينَ آمَنُوا الَّذِينَ يُقِيمُونَ زَكَاةَ الزَّكَاةِ وَهُمْ رَاكِعُونَ) (سورة المائدة: الآية 55) .

استدل الشيعة الرافضة بهذه الآية الكريمة على أحقية علي بالإمامة بعد الرسول  $\mu$  حيث اعتبروا أن هذه الآية تدل على شرعية إمامة علي رضي الله عنه بعد النبي  $\mu$  <sup>15</sup> بل تماذى الشيعة بأن ادعوا الإجماع على ذلك ، حيث قال ابن المطهر الحلي الرافضي : ( اتفق المفسرون و المحدثون من العامة و الخاصة أنها نزلت في علي لما تصدق على المسكين بمحضر من الصحابة ... ) <sup>16</sup> .

و للرد على هذه الشبهة نقول : إن هذه الآية لا تثبت شيئاً مما يدعيه الشيعة الرافضة ، لأن هذه الآية تخاطب مجموع المؤمنين ، و ليس علياً رضي الله عنه فقط .

وقد سئل أبو جعفر محمد بن علي بن الحسين بن أبي طالب رضي الله عنهم عن معنى ( إنما و ليكم الله و رسوله ) هل هو علي بن أبي طالب ؟ فقال : علي من المؤمنين ؛ يذهب إلى أن هذا لجميع المؤمنين . قال النحاس

<sup>14</sup> - تفسير القرطبي ، ج2/108 .

<sup>15</sup> - مجمع البيان ، ج2/182 .

<sup>16</sup> - منهاج الكرامة لابن المطهر الحلي ، ص147 .

: و هذا قول بين ؛ لأن " الذي " لجماعة <sup>17</sup> . و بهذا يبطل قول الرافضة و حجتهم بالاعتماد على تفسيرهم الخاص لهذه الآية في أحقية علي رضي الله عنه بالخلافة .

وَقَرْنِ فِي بُيُوتِنَا قَوْلَهُ تَعَالَى (رَجُلَانِ تَبَرَّجَ الْجَاهِلِيَّةُ الْأُولَى وَأَطَاعُوا اللَّهَ وَرَسُولَهُ إِنَّمَا يُرِيدُ اللَّهُ لِيُذْهِبَ عَنْكُمُ أَهْلَ الذِّبْطِ وَيُطَهِّرَكُمْ تَطْهِيراً) (سورة الأحزاب : الآية 33) .

بعد أن فشل الشيعة في إثبات بدعتهم من خلال الآيات السابقة لجؤوا إلى الآية 33 من سورة الأحزاب فقالوا : ( أن أهل البيت في الآية مقصورة على النبي p و علي بن أبي طالب و فاطمة و الحسن و الحسين ليصطوا بعد ذلك إلى أن الأئمة معصومين من جميع القبائح بحسب منطوق واستدلال الآية السالفة ، فالآية تقتضي المدح و التعظيم في ثبوت عصمة آل البيت و منهم الأئمة من جميع القبائح و الذنوب و الخطايا <sup>18</sup> .

و للرد على هذا الادعاء نقول إن هذا التفسير الذي أخذ به الشيعة الرافضة يخالف ما ذهب إليه أهل اللغة في تفسير معنى الرجس و التطهير . أما الرجس فقد فسرهما أهل اللغة بأنها تدور على إحدى المعاني التالية<sup>19</sup> :

<sup>17</sup> - تفسير القرطبي ، ج6/221.

<sup>18</sup> - مجمع البيان للطبرسي ، ج1/50 .

<sup>19</sup> - لسان العرب ، ج6/94- مختار الصحاح ، ج1/99. الغريب لابن قتيبة ، ج2/105.

- 1 - القدر : و منه قول الرسول الكريم p : اللهم إني أعوذ بك من  
الرجس (...).
- 2 - العقاب و الغضب : ومنه قوله تعالى : ( و يجعل الرجس  
على الذين لا يعقلون ) .
- 3 - الأوثان : و منه قوله تعالى : ( فاجتنبوا الرجس ) .
- 4 - الشك : ومنه قوله تعالى : ( إنما يريد الله ليذهب عنكم الرجس  
أهل البيت و يطهركم ) .

بعد أن مررنا على معاني الرجس عند أهل اللغة يتبين لنا أن معناها  
يدور حول القذارة المادية و المعنوية . فالرجس المادي مثل الغائط و البول و  
غيرهما أما الرجس المعنوي مثل الشك في الله و عبادة غيره .

و عليه فلا يوجد أي رابط ما بين ما يدعيه الرافضة بعصمة أئمتهم و  
هذه الآية . لأن طهر أهل البيت يكون بعدم التبرج تبرج الجاهلية و بإقامة  
الصلاة و إيتاء الزكاة و طاعة الله و رسوله وعند فعل كل هذه الأوامر يكون  
الطهر لكل أهل البيت بل لكل من يفعل هذه الطاعات ابتغاء لمرضاة الله  
سبحانه و تعالى .

و التطهير و إذهاب الرجس لا يعني العصمة - بحسب مفهوم  
الروافض - من الذنب على الإطلاق و الدليل على ذلك هو ورود التطهير  
في غير أهل البيت كما أفي قولهم تعالى: تَرَّ فُؤَا بِذُنْ وَبِهِمْ خَلَطُوا  
يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ عَ لَيْهِمْ إِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَحِيمٌ خُذْ

الَّذِينَ كَفَرُوا بِهِمْ دَبَّحَةً بِأَوْطَانِهِمْ مِنْ عُولَائِهِمْ إِنَّ صَدَقَ مَا كُنْتُمْ لَهُمْ  
وَاللَّهُ سَمِيعٌ عَلِيمٌ (سورة التوبة: الآية 102-103) .

فهؤلاء القوم ارتكبوا بعض المعاصي فلو كان التطهير يعني العصمة  
من الذنوب لما أطلق على هؤلاء الذين اعترفوا بذنوبهم أن يأخذ من أموالهم  
صدقة تطهرهم و تزكيهم .

و انظر إلى قوله تعالى فِي أَنْوَارِ لُطْمٍ : أَلَمْ يَكُنْ مِنْكُمْ لَوْطٌ  
لَوْطٌ مِنْ قَرْنٍ يَتَّبِعُكُمْ إِنَّهُمْ مِنْ أَهْلِ قَرْيَةٍ تَطْهَرُونَ (النمل: 56) .  
و لم تكن ابنتا لوط معصومتين مع أنهما من آل لوط الذين و صفوا  
بالتطهير و أرادوا إخراجهم ، فتطهير آل بيت النبي ﷺ كتطهير آل بيت لوط  
عليه السلام .

و انظر إلى قوله تعالى في صحابة رسول الله ﷺ إذ قال فيهم :  
لَوْ أَنْ يَتَّخِذُوا وَاللَّهُ يُدَبِّحُ الْمُطَهَّرِينَ ( التوبة : 108 ) .  
و لم يقل أحد من أمة الإسلام أن هؤلاء أو أحدهم كان معصوماً من  
الذنوب و الأرجاس المادية و المعنوية على الرغم من وصف الله سبحانه و  
تعالى لهم بأنهم يحبون أن يتطهروا و الله يحب المتطهرين .

ج- هذا القيد لا يفتقد

استدل الرافضة بالسنة النبوية الشريفة و كان استدلالهم ليس من باب التصديق و الإيمان بالسنة ، بل لأنهم و جدوا في بعض هذه الأحاديث شبه اعتقدوا أنها تساند بدعتهم فاحتجوا و استدلوا بها تدعيماً لبدعتهم في عصمة الأئمة و عودة الإمام الغائب عنهم .  
كما أوردوا أحاديث من طرقهم تظهر بدعتهم و سفاهتهم .

و عليه سنورد أولاً أحاديث أهل السنة ثم أحاديث الرافضة :

### 1-ة حذ لا ه أ ج د أ :

احتج الشيعة الرافضة<sup>20</sup> بما رواه جابر عن سمرة عن رسول الله p :  
يكون اثنا عشر أميراً ، فقال كلمة لم أسمعها ، فقال أبي أنه قال : كلهم من قريش ( <sup>21</sup> .

و برواية عند الإمام مسلم عن جابر ، قال سمعت رسول الله p ، يقول : لا يزال الإسلام عزيزاً إلى اثني عشر خليفة ( ثم قال كلمة لم أفهمها ، فقلت لأبي : ما قال : فقال : كلهم من قريش ( <sup>22</sup> .

فالشيعة يحتجون بهذه الأحاديث لا لأنهم يؤمنون بأحاديث رسول الله p بل ، لأن فيها شبهاً توافق هواهم و بدعتهم .

<sup>20</sup> - انظر مسائل خلافة حار فيها أهل السنة ، علي آل حسن ، ص 12 و ما بعدها .

<sup>21</sup> - رواه البخاري في صحيحه ، ج 127/8 .

<sup>22</sup> - صحيح مسلم ، ج 1453/2 .

بيد أن هذه الأحاديث الصحاح لا يمكن أن تكون حجة لهم أبداً  
لأسباب التالية :

1 - بل هذه الأحاديث تنص على أن هناك اثني عشر أميراً و  
في رواية البخاري خليفة أي أن هؤلاء سيحكمون المسلمين  
حكماً فعلياً ومن يتتبع سيرة أئمة الشيعة يلاحظ أن معظمهم  
لم يحكموا حتى أنفسهم بل عاشوا محكومين و مطاردين في  
كثير من الأزمان و العصور .

2 - إن هذه الأحاديث تقول : بل الإسلام سيكون عزيزاً و منيعاً  
، و من ينظر في إلى حال أئمة الشيعة الاثني عشر و  
حال الإسلام تتفاوت عزته من عصر إلى آخر بل أن  
مهديهم مختبئ - حسب اعتقادهم - منذ قرون لا يستطيع  
أن يحمي نفسه ، فكيف له أن يحمي الإسلام و بيضته .

3 - إن عزة الإسلام كانت في أعلى قماتها في عصر خلفاء بني  
أمية و بني العباس و بني عثمان أيضاً و ليس في عهد  
أئمة الشيعة الاثني عشر .

**2 - عيشة مليحة جداً :**



جاءت الشيعة الرافضة بأحاديث كثيرة تدعم بدعتهم ، بيد أن الطابع العام على هذه الأحاديث أنها منقطعة الإسناد و رواها مجهولون أو فيهم من اشتهر بالكذب على رسول الله p أو مطعون في ديانتته .

قال الإمام الشافعي عليه رحمة الله : ما رأيت قوماً أشهد بالزور من الرافضة ( 23 ) .

و قال شيخ الإسلام ابن تيمية عليه رحمة الله : ( اتفق أهل العلم بالنقل و الراوية و الإسناد ، على أن الرافضة أكذب الطوائف ، والكذب فيهم قديم ، و لهذا كان أئمة الإسلام يعلمون امتيازهم بكثرة الكذب ) ( 24 ) .

ومن هذه الأحاديث ما روى الشيخ مفيد الرافضي في كتابه روضة الواعظين : ( إن الله أنزل جبريل على النبي p بعد توجهه إلى المدينة في الطريق في حجة الوداع ، فقال يا محمد إن الله يقرئك السلام و يقول لك : انصب علياً للإمامة ، ونبه أمتك على خلافته . فقال النبي p : يا أخي جبريل إن الله بغض أصحابي بعلي ، إني أخاف منهم أن يجتمعوا على إضراري فاستعف لي ربي . فصعد جبريل و عرض جوابه على الله تعالى . فأنزله الله تعالى مرة أخرى . و قال النبي p مثلما قال أولاً ، فاستغفى النبي p كما في المرة الأولى . ثم صعد جبريل فكرر جواب النبي p ، فأمره الله بتكرير نزوله معاتباً له مشدداً عليه بقوله : ( يا أيها النبي بلغ ما أنزل إليك

23 - منهاج السنة ، ج 3/502. سنن البيهقي ، ج 10/208.

24 - منهاج السنة ، ج 1/59.

من ربك و إن لم تفعل فما بلغت رسالته ) فجمع أصحابه و قال : يا أيها الناس إن علياً أمير المؤمنين و خليفة رب العالمين ، ليس لأحد أن يكون خليفة بعدي سواه . من كنت مولاه فعلي مولاه ، اللهم وال من والاه و عاد من عاداه ) .

و قد رد شيخ الإسلام محمد بن عبد الوهاب عليه رحمة الله على هذا الحديث فقال : ( فانظر أيها المؤمن إلى حديث هؤلاء الكذبة الذي يدل على اختلاقه ركافة ألفاظه و بطلان أغراضه و لا يصح منه إلا من كنت مولاه ، و من اعتقد منهم صحة هذا فقد هلك ، إذ فيه اتهام المعصوم قطعاً من المخالفة بعدم امتثال أمر ربه ابتداءً وهو نقص ، و نقص الأنبياء عليهم الصلاة والسلام كفر ، و أن الله تعالى اختار لصحبته من يبغض أجلّ أهل بيته ، وفي ذلك ازدراء بالنبي ﷺ و مخالفة لما مدح الله به رسوله و أصحابه من أجل المدح، قال الله تعالى : ( محمد رسول الله والذين معه أشداء على الكفار رحماء بينهم تراهم ركعاً سجداً يبتغون فضلاً من الله ورضواناً سيماهم في وجوههم من أثر السجود ذلك مثلهم في التوراة ومثلهم في الإنجيل كزرع أخرج شطأه فآزره فاستغلظ فاستوى على سوقه يعجب الزراع ليغيظ بهم الكفار ، وعد الله الذين آمنوا وعملوا الصالحات منهم مغفرة وأجرًا عظيماً ) واعتقاد ما يخالف كتاب الله و الحديث المتواتر كفر ، و أنه ﷺ خاف إضرار الناس و قد قال الله تعالى : ( و الله يعصمك من الناس ) قبل ذلك كما هو معلوم بديهية و اعتقد عدم توكله على ربه فيما وعده نقص ، و نقصه كفر و إن فيه كذباً على الله تعالى ) و من أظلم ممن افترى على الله كذباً و كذباً على رسول الله ﷺ ، و من استحل ذلك فقد كفر ، و من يستحل ذلك فقد فسق، و

ليس في قوله : من كنت مولاه ، أن النص على خلافته متصلة ، و لو كان نصاً لادعائها علي رضي الله عنه ، لأنه أعلم بالمراد ، و دعوى ادعائها باطل ضرورة ، و دعوى علمه يكون نصاً على خلافته و ترك ادعائها تقية أبطل من أن يبطل ( <sup>25</sup> 0

و أختتم هذه الفقرة بقول شيخ الإسلام ابن تيمية في الرافضة : ( لا ريب أنهم متفقون على مخالفة العترة النبوية ، مع مخالفة إجماع الصحابة ، فإنه لم يكن في العترة النبوية - بنو هاشم - على عهد النبي p و أبي بكر و عمر و عثمان و علي من يقول بإمامة اثني عشر ، و لا بعصمة أحد بعد النبي - p - و لا بكفر الخلفاء الثلاثة ، بل و لا من يطعن في إمامتهم ... ( <sup>26</sup> .

و بعد أن بينت أدلة الشيعة النقلية و أظهرت ضعف حجتهم و استدلالاتهم لجؤوا إلى ما أسموه الحجج العقلية ، لإنقاذ ما يمكن إنقاذه من عقيدتهم الفاسدة :

---

<sup>25</sup> - رسالة في الرد على الرافضة لمحمد بن عبد الوهاب ، ص 6-7.

<sup>26</sup> - منهاج السنة ، ج 3/406-407.

## الجزء ١ - مقدمة الخطأ (القول الأول) وتهيئة :

أتى الشيعة بأدلة أسموها عقلية<sup>27</sup> و هي في حقيقتها خليط مركب من الشهوة و الهوى يسير مع انحرافاتهم العقدية ، و شهواتهم الشيطانية ، ولعل أهم تلك الأدلة تتلخص بما يلي :

- 1- الإمام قائم مقام النبي - p - و له الولاية العامة في الدين و الدنيا و ساد مسده ، فكما أن شرط العصمة في النبي اتفاقاً ، فكذا في الإمام إلزاماً و بالجملة أن الأدلة على عصمة النبي p دالة على عصمة الإمام ، وهي انتفاء فائدة نصب الإمام أيضاً على تقدير عدم عصمته و للزوم التسلسل لو لم يكن الإمام معصوماً ...
- 2- إن الأمر باتباعه أمر مطلق . فلو وقع معصية لزم أن يكون الله آمراً لنا بفعل المعصية ، وهو قبيح عقلاً لا يفعله الحكيم تعالى ، لأن الإمام حافظ للشرع و كل من كان حافظاً للشرع لابد من عصمته .
- 3- أن الخطأ من البشر ممكن ، فإذا أردنا رفع الخطأ الممكن يجب أن نرجع إلى المجرد من الخطأ و هو المعصوم .
- 4- لو ثبتت عصمة الأمة ، لما كانوا بحاجة إلى إمام ، لأن الفكرة في وجوب وجود الإمام ترجع إلى صدور الخطأ عن المكلفين .
- 5- لو أن الأمة توجهت منزهة عن كل غرض و هوى للنفس لاختيار الإمام ، فإن الخطأ إذا كان جائزاً على كل مرد ، فقد جاز الخطأ

<sup>27</sup> - الصوارم المهرقة ، في جواب الصواعق المحرقة ، نور الله المستري ، ص 50. نظرية الإمام ، د. أحمد صبحي ، ص 116-119.

على المجموع و بذلك تخطئ الأمة فلا تعطي المستحق و تختار غيره .

و لا شك أن هذه الأدلة التي سماها الشيعة بالأدلة العقلية من السهل جداً الرد عليها بما يلي :

الحقيقة أن هذه الأدلة الواهية قد أثارت على الشيعة موجة من النقد الممزوج بالاستخفاف و الاستهجان ، فأدلتهم واهية و لا تستند إلى عقل و لا نقل حتى قال ابن سلام عليه رحمة الله : ( عاشرت الناس و كلمت أهل الكلام و كذا فما رأيت أوسخ و سخاً و لا أقدر قذراً و لا أضعف حجة و لا أحمق من الرافضة )<sup>28</sup>.

ذلك أن قولهم أن الإمام قائم مقام النبي و أن الإمام معصوم إلزاماً ، فهذا القول لا يسانده دليل لا شرعي و لا عقلي ذلك أن النبي مؤيد بالوحي إذا أخطأ لا يقره على خطأه بل يصوبه ، أما غير النبي فإن وقوع الخطأ وارد في حقه دون تصويب إلا من بطانته الصالحة إذا كان له تلك البطانة . و من يعتقد أن الإمام مؤيد بالوحي فإنه يجعله نبياً وهذا كفر مخرج من الملة و العياذ بالله تعالى .

أما قولهم أن الإمام المعصوم يحمي الأمة من الوقوع بالخطأ فهذا القول أثبت التاريخ عدم صوابه ، فمن يقرأ التاريخ يرى أن الشيعة أكثر الفرق

الإسلامية تفرقاً و تشرذماً و خرقاً للإسلام و أصوله ، دون أن تحميهم حجة عصمة أئمتهم بل تفرقوا إلى فرق كل واحدة تلعن أختها .

أما اعتقاد أهل السنة و الجماعة القائم على كتاب الله و سنة رسول الله ، فقد حمى الإسلام و بيضته - بفضل الله أولاً و بفضل تمسكهم بحبل الله و سنة رسوله و إجماع أئمة ، لاستحالة اجتماع الأمة الإسلامية على الخطأ و إن جاز خطأ بعض الأمة دون بعضها الآخر ، فإن هذا لا يفيد تعميمه على المجموع ، لقول الرسول الكريم p : ( لا يجمع الله هذه الأمة على ضلالة أبداً ، و يد الله على الجماعة ، فمن شذ شذ في النار )<sup>29</sup> .  
و في رواية الطبراني : ( لن تجتمع أمتي على الضلالة أبداً ، فعليكم بالجماعة ، فإن يد الله على الجماعة )<sup>30</sup> .

و عن أنس بن مالك قال : قال رسول الله ﷺ : إن أمتي لا تجتمع على الضلالة ، فإذا رأيتم الاختلاف فعليكم بالسواد الأعظم )<sup>31</sup> .

و قد ناقش الإمام البغدادي الرافضة في بيعة الحسن لمعاوية رضي الله عنهما ، فقال : ( فإذا سئلوا عن بيعة الحسن لمعاوية لم يمكنهم أن يقولوا أنها كانت صواباً ، لأن هذا القول يوجب تصحيح ولاية معاوية و هو عندهم ظالم كافر ، و لم يمكنهم أن يقولوا أنها خطأ فيبطلوا عصمة الحسن )<sup>32</sup> .

<sup>29</sup> - المستدرك على الصحيحين ، ج2/200. حلية الأولياء ، 37/3.

<sup>30</sup> - المعجم الكبير ، ج12/447.

<sup>31</sup> - اعتقاد أهل السنة ، ج1/105.

<sup>32</sup> - أصول الدين للبغدادي ، ص78.

و هكذا نرى أن البغدادي قد أبان أن ادعاء العصمة للأئمة الشيعة تقتقر إلى أي دليل شرعي صحيح أو عقلي قويم ، بل أن أفعال و أقوال آل البيت تدل على خطئهم و اعترافهم بذلك ، وهذا بلا شك موافق لعقيدة أهل السنة و الجماعة و مخالف لمذهب الرافضة في عصمة الأئمة .

## في خاتمة المحل ١

### الخلاصة والاعتراضات:

بعد أن بسطنا القول بعصمة أئمة الشيعة و بينت بدعتها و ضلالها ،  
نبحت في بدعة معاصرة سماها أصحابها بولاية الفقيه .

فالرافضة تعتقد أن الإمام لا بد أن يكون معصوماً ، لأن إمامته راجعة  
إلى الله تعالى لا إلى اختيار الأمة ، لأن الأمة ليست معصومة عن الخطأ  
، فكيف لها أن تختار معصوماً !

و حيث أن الرافضة يرون هذا الرأي نلاحظ أن بدعتهم في ولاية الفقيه  
قد قلبت مفهومهم في الإمام المعصوم و عودته رأساً على عقب و خصوصاً  
بما يتعلق باختيار الأمة لإمامها أو نائبه و صلاحيات هذا النائب الذي ينسخ  
عقيدة الرافضة في انتظار الفرج عن إمامهم المزعوم الذي طالبت غيبته مما  
جعل اليأس ، و الإحباط يملأ قلوب الرافضة و نقرأ هذا جلياً في قول  
الخميني : ( قد مر على الغيبة الكبرى<sup>33</sup> لإمامنا المهدي أكثر من ألف ، و  
قد تمر ألوف السنين قبل أن تقتضي المصلحة قدوم الإمام المنتظر ، في  
طول هذه المدة المديدة هل تبقى أحكام الإسلام معطلة يعمل الناس من

<sup>33</sup> - يدعي الشيعة أن لإمامهم غيبة صغرى و غيبة كبرى أما الغيبة الصغرى : فالإمام احتجب عن عامة الشيعة دون نفر قليل سموا رواة الحديث إذ كانوا هؤلاء -  
حسب دعواهم - ينقلون إلى الإمام المزعوم مسائل الناس و مشاكلهم ، و يعودون بالأجوبة عنها . أما الغيبة الكبرى : فإن الإمام المزعوم احتجب عن جميع الشيعة العامة  
و الخاصة منهم .



خلالها ما يشاؤون ، القوانين التي صدع بها في الإسلام p و جهد في نشرها و بيانها و تنفيذها طيلة ثلاثة و عشرين عاماً ، هل كان ذلك لمدة محدودة ؟ هل حدد الله عمر الشريعة بمائتي عام مثلاً ؟ و هل ينبغي أن يخسر الإسلام بعد عصر الغيبة الصغرى كل شئ ؟ الذهاب إلى هذا الرأي أسوأ في نظري من الاعتقاد بأن الإسلام منسوخ ... )<sup>34</sup>.

و من خلال مقالة الخميني الرافضي نستطيع أن نستنتج ما يلي :

- 1 - أن غيبة إمام الرافضة المزعومة قد طالّت و ربما تطول قروناً و لا بد من مخرج من هذا المأزق الذي وضعوا فيه أنفسهم جراء بدعتهم و مخالفتهم للإسلام و أصوله .
- 2 - أن الرافضة قد أصابهم اليأس من طول الغيبة المزعومة و خصوصاً أنهم لا يملكون شيئاً أمام هذه العقيدة الفاسدة التي صاغها الشيعة الرافضة لأنفسهم .
- 3 - أن عقيدة الشيعة قائمة على عدم تطبيق الأحكام الشرعية إلا بوجود الإمام المعصوم حتى أنهم قالوا : ( كل راية قبل راية القائم رضي الله عنه صاحبها طاغوت )<sup>35</sup> .
- 4 - أن عقيدة انتظار خروج الإمام أدت إلى فساد المجتمع الشيعي لعدم وجود من يردعهم دينياً .

<sup>34</sup> - الحكومة الإسلامية ، للخميني ، ج23-24.

<sup>35</sup> - أصول مذهب الشيعة الإمامية ، ج2/738.

5- أن عقيدة انتظار خروج الإمام المعصوم أدت إلى نسخ الشريعة عند الشيعة ، لأن أحكام الشريعة عندهم لا تطبق إلا بوجود إمامهم المعصوم و هذا المزعوم غائب و لا يمكن معرفة تاريخ عودته إن كان سيعود أصلاً .

و أمام هذه الحقائق الواقعية حاول الخميني و من أخذ برأيه الخروج من هذا المأزق ببدعة جديدة أطلقوا عليها اسم " ولاية الفقيه "

### هـ يتذرعون بدعوى:

رحم الله تعالى الإمام الشاطبي الذي قال : ( لا تجد مبتدعاً ممن ينتسب إلى الملة إلا وهو يستشهد على بدعته بدليل شرعي فينزله على ما وافق عقله و شهوته ) .

و على هذا كان لابد لهؤلاء النفر أصحاب بدعة ولاية الفقيه من أدلة عقلية وعقلية لتسويغ بدعتهم و تمريرها على أتباع المذهب الشيعي الرافضي و من هذه الأدلة ما يلي :

### أولاً - القرآن الكريم :

يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَطِيعُوا اللَّهَ أَطِيعُوا الرَّسُولَ وَاعْبُدُوا اللَّهَ وَاعْبُدُوا رَسُولَهُ إِنَّ اللَّهَ عَزِيزٌ عَلِيمٌ (النساء: 58)

قال الخميني مستدلاً بهذه الآية لتبرير بدعته : ( إن الخطاب موجه إلى من يمسون الأمور بأيديهم ، وليس خطاباً للقضاة ، لأن القضاة جزء من الحكومة ... )<sup>36</sup>.

### ثانياً - السنة المنسوبة إلى النبي r :

و جاء القوم بحديث منسوب إلى النبي p يقول فيه : ( اللهم ارحم خلفائي - ثلاث مرات - قيل : يا رسول الله و من خلفائك ؟ قال الذين يأتون بعدي ، يرون حديثي و سنتي فيعلمونها الناس من بعدي ) .

و قد قال الخميني : ( أن المقصود بخلفاء الرسول أولئك الذين يسعون إلى نشر علوم الإسلام و أحكامه و لا علاقة لها بنقلة الحديث و رواته المجردين عن الفقه ، فالمقصود هم فقهاء الإسلام الذين يجمعون إلى فقههم و علمهم العدالة و الاستقامة في الدين ... ليصل في نهاية المطاف إلى تبرير نظرية ولاية الفقيه و صلاحية الفقيه لتعمم جميع شؤون الحياة )<sup>37</sup>.

### ثالثاً - أقوال منسوبة للإمام الغائب :

كما استدل أصحاب هذه البدعة بتوقيع منسوب عن إمام الرافضة المغيب و الذي زعموا فيه أنه قال : ( و أما الحوادث الواقعة فارجعوا إلى رواة حديثنا ، فإنهم حجتي عليكم و أنا حجة الله )<sup>38</sup>.

<sup>36</sup> - الحكومة الإسلامية ، ج 738/2 .

<sup>37</sup> - الحكومة الإسلامية ، ص 60 - 63 - 69 .

<sup>38</sup> - آراء في المرجعية الشيعية ، ص 65 .

قال الهمداني الرافضي في شرح هذا القول : ( يتضح من التأمل و التدقيق في الرواية المذكورة ، التي هي الدليل لأساس على نصب الفقهاء في عصر الغيبة أن الفقيه الذي يأخذ روايات الأئمة و يتمكن منها ، يكون في موقعهم ، ليرجع الشيعة إليه في الأمور التي يجب أن يرجعوا فيها إلى الإمام )<sup>39</sup>.

## هـ - ثانياً هـ - يقدّمنا : هـ - يقدّمنا :

بعد أن أورد فقهاء الشيعة أدلتهم من أجل تبرير و تشريع بدعة ولاية الفقيه ، اختلفوا في حدود و سلطات الفقيه الولي إلى اتجاهات ثلاثة<sup>40</sup> :

**الاتجاه الأول :** يرى أن للفقيه ولاية عامة ، فالفقيه هو نائب الإمام الغائب و له أن يملكه الإمام الغائب .

**الاتجاه الثاني :** يرى أن للفقيه ولاية خاصة فقط ، أي يملك سلطة الفتيا و القضاء ، و يملك إصدار الأحكام في الموضوعات العامة أو الخاصة فينفذ حكمه فيها ، كما ينفذ حكمه في القضايا الشرعية ... و لكنه لا يملك الولاية العامة .

<sup>39</sup> - آراء في المرجعية الشيعية ، ص 65.

<sup>40</sup> - آراء في المرجعية الشيعية ، ص 137-138.

**الاتجاه الثالث :** هذا الاتجاه يسلب من الفقيه سلطة إصدار الأحكام في الموضوعات ، فليس له الحق في ذلك ، و لا يجب على الناس إطاعته فيها ، فلو أصدر حكماً في ثبوت هلال شهر رمضان ، فلا يجب على الناس الصيام ، لأن حكمه ليس حجة عليهم إلا إذا أوجب لهم الاطمئنان الذاتي .

و أمام هذه الآراء لمتكلمي الشيعة الروافض اختيار الخميني المبتدع هذه البدعة القائلة بالولاية العامة للفقيه .

إذ يرى الخميني أن سلطة الفقيه أثناء ولايته سلطة مطلقة ، لا تختلف أبداً عن سلطة الإمام المعصوم ، ولا حتى عن النبي p و يستند في ذلك إلى التوقيع المزعوم للإمام المزعوم ، الذي يقول فيه : ( أما الحوادث الواقعة فارجعوا فيها إلى رواة حديثنا فإنهم حجتي عليكم و أنا حجة الله ) .

فالخميني يرى أن الفقيه حجة على أهل زمانه و لا فرق بينه و بين الإمام الغائب مما يعني حقيقة أن عقيدة ظهور الإمام أو عدم ظهوره أصبحت تحصيل حاصل للشيعة الرافضة ما دام هناك من يطبق شريعة الشيعة .

و قد توقف الخميني طويلاً عند رواية سماها ( صحيحة قداح ) وهي قول الرسول الكريم p : ( العلماء ورثة الأنبياء )<sup>41</sup> ليثبت من خلالها ما يريد من أن المقصود بالعلماء في البيان النبوي هم الفقهاء ، و ليسوا الأئمة

---

<sup>41</sup> - ففي مجمع الزوائد : عن أبي الدرداء قال : قال رسول الله p العلماء خلفاء الأنبياء قلت له في السنن العلماء ورثة الأنبياء ، رواه البزار و رجاله موثقون ، ج 126/1 .

و أن منزلة العلماء مثل منزلة الأنبياء من حيث الطاعة و الامتثال لأوامرهم

.

و مما قاله لتبرير بدعته : ( إن المقياس في فهم الروايات آخذ بظواهر ألفاظها ، هو العرف و الفهم المتعارف ... و إذا رجعنا إلى العرف في فهم عبارة ( العلماء ورثة الأنبياء ) و سألنا العرف : هل أن هذه العبارة تعني الفقيه بمنزلة موسى و عيسى عليهما السلام ؟

لأجاب : نعم ! ؟ لأن هذه الرواية تجعل العلماء بمنزلة الأنبياء ، و بما أن موسى و عيسى عليهما السلام من الأنبياء ، فالعلماء بمنزلة موسى و عيسى عليهما السلام ، و إذا سألنا العرف : هل أن الفقيه وارث رسول الله p ؟ لأجاب : نعم ... فورود كلمة الأنبياء بصيغة الجميع ، إنما يقصد به كل الأنبياء ... حتى لو نزلنا العلماء منزلة الأنبياء بوصفهم أنبياء ، فإنه ينبغي إعطاء جميع أحكام المشبه بهم للمشبه ) <sup>42</sup>.

ثم يؤكد الخميني بدعته بقوله : ( أن جميع شؤون الرسول p قابلة للانتقال و الوراثة ، و من جملتها الإمامة على الناس ، و تولي أمورهم ، من كل ما ثبت للأئمة من بعده و للفقهاء من الأئمة ... ) <sup>43</sup>.

ثم ينتهي إلى البدعة التي تمنّاها ، فيقول : تبين لنا أن ما ثبت للرسول p و الأئمة فهو ثابت للفقيه ) <sup>44</sup>.

<sup>42</sup> - الحكومة الإسلامية للخميني ، ص 84-85.

<sup>43</sup> - المصدر السابق ، ص 86.

<sup>44</sup> - المصدر السابق ، ص 88.

و تبعاً لهذه المقدمات فإن الجاحد لولاية الفقيه يعتبر جاحداً للإمام المعصوم و الجاحد للإمام المعصوم يعتبر جاحداً لحقوق الله و الجاحد لحقوق الله يقع في حد الشرك الأكبر عند الشيعة الروافض .

و هذا ما عبر عنه الخميني عندما قال : ( إن الراد على الفقيه الحاكم يعد راداً على الإمام ، و الرد على الإمام رد على الله ، و الرد على الله يقع في حد الشرك بالله )<sup>45</sup>.

و قد بين النراقي الرافضي في كتابه عوائد الأيام صلاحيات الولي الفقيه ، فقال : ( إن كلية ما للفقيه العادل تولية و له الولاية فيه أمران :

**أحدهما :** كلما كان للنبي و الأئمة الذين هم سلاطين الأنام و حصون الإسلام و فيه الولاية و كان لهم ، فلفقيه أيضاً ذلك إلا ما أخرجه الدليل من إجماع أو نص أو غيرهما .

**و ثانيهما :** إن كل فعل يتعلق بأمر العباد في دينهم أو دنياهم و لا بد من الإتيان به و لا مفر منه عقلاً أو عادة ، أو من حجة توقف أمور المعاد أو المعاش لواحد أو جماعة عليه و إناطة انتظام أمور الدين أو الدنيا ، أو شرعاً من حجة ورود أمر به ... )<sup>46</sup>.

---

<sup>45</sup> - كشف الأسرار للخميني ، ص 207.

<sup>46</sup> - آراء في المرجعة الشيعية ، ص 60.

و مما سلف يتبين لنا مما نقلناه حول حدود بدعة ولاية الفقيه أن للفقيه ما للإمام المعصوم من صلاحيات و حدود و هذا الأخير كل ما كان للنبي من حدود و صلاحيات .  
و السؤال الذي يطرح نفسه عند هذه النتيجة التي أرادها الخميني و من دار بفلك بدعته .

ما هي الضمانات التي و ضعت لعدم انحراف و استبداد الفقيه أثناء ولايته و خصوصاً أن له صلاحيات و سلطات الإمام المعصوم بحسب ما يعتقد هؤلاء ؟ .

لا شك أن الروافض بهذه البدعة الجديدة قد خرجوا حتى عن أس دينهم و معتقدات شيعتهم الأوائل . لا بل ضربوا بعرض الحائط أصول دينهم الذي يدور على بدعة الإمام المعصوم و عودته . و في معنى أوضح أن الشيعة الجدد قد نسخوا عقيدة الإمام المعصوم و عودته ، ليتلاقوا مع إخوانهم في النظرية و التطبيق الفرقة البهائية المعروفة بالكفر والفساد و الضلال .

ذلك أنهم قد قرروا أن حكم الفقيه هو بمثابة حكم الرسول و حكم أئمتهم مع الفارق الذي ذكره الخميني إذ قال : ( أن عصمة المعصوم إنما كانت بسبب المنزلة العالمية و المقام المحمود الذي لا يبلغه ملك مقرب و لا نبي مرسل ، و أيضاً بسبب خلافته التكوينية التي تخضع لولايتها و سيطرتها جميع ذرات هذا الكون ) <sup>47</sup>.



فالخميني و غيره من شيوخ الرافضة يضع أئمة الشيعة فوق الأنبياء و هذا كفر بواح ، لا تأويل و لا تفسير حسن له ، عصمنا الله من هذا الاعتقاد و أمثاله .

و الحقيقة أن الخميني و من قال بقوله يتلاقى مع البهائية في بدعة ولاية الفقيه ذلك أن هذا الاعتقاد قد أدى إلى نسخ عقيدة الإمام المعصوم و عودته فما الحاجة إلى ظهور الإمام الغائب و هناك من يتولى جميع صلاحياته فعلاً و لم يعد هناك أي ضرورة أو حاجة لعودته .

لذلك نرى أحد مراجع الشيعة ( الخوئي ) الذي عارض عقيدة ولاية الفقيه فأسس جمعية في إيران سماها ( جماعة الحجتية ) أي جماعة الإمام الحجة ، والتي ترفض الولاية من حيث المبدأ و تدعو إلى الالتزام بمبدأ الانتظار حتى يظهر إمامهم الغائب <sup>48</sup> .

كما نجد الشيخ محمد جواد مغنية الرافضي ينتقد ولاية الفقيه في كتاب أسماه ( الخميني و الدولة الإسلامية ) الذي قال فيه : ( إن التفاوت في المنزلة يستدعي التفاوت في الآثار لا محالة و من هنا كان للمعصوم الولاية على الكبير والصغير حتى على المجتهد العادل ، و لا ولاية للمجتهد على البالغ الراشد ، و ما ذاك إلا لأن نسبة المجتهد إلى المعصوم تماماً كنسبة القاصر إلى المجتهد العادل ) <sup>49</sup> .

48 - إيران من الداخل ، فهمي الهويدي ، ص 105.

49 - الخميني والدولة الإسلامية ، ص 61 - 62.

لذلك يصل جواد مغنية الرافضي ومن أخذ برأيه إلى نتيجة مفادها أنه :  
( لا دليل على وجوب طاعة الفقيه كالإمام المعصوم ، رغم ورود أخبار  
تبين أن العلماء كالأئمة فالإنصاف يقتضي الجزم بأن مقام العلماء لنشر  
الأحكام الشرعية ، لا كون العلماء كالأنبياء و الأئمة المعصومين )<sup>50</sup>.

## خاتمة:

### ١- لا بد من المراجعة:

**1- إن أصحاب عقيدة ولاية الفقيه يرون أن تولي الفقيه لمصالح الناس إنما هو تنفيذ لأوامر الله و رسوله و إمامهم الغائب المزعوم ، لأن الإمام عند الرافضة معين من قبل الله تعالى و حيث إن هذا الإمام غائب و أن رجعته غير معلومة ، فإن الفقيه نائب عن ذلك الإمام الغائب في كل صلاحياته و مميزاته .**

**2- إن بدعة ولاية الفقيه ما هي من حيث النظرية و التطبيق إلا الابن التوهم لعقيدة البهائية الذين يعتقدون أن إمامهم ناطق بعلم الإمام المستور و أنه الباب إليه .<sup>51</sup>**

**3- من خلال استقراء آراء مخالفي عقيدة ولاية الفقيه ( من الشيعة الروافض أنفسهم ) يتبين لنا أنه لا يوجد عند الشيعة ما يدل على وجوب طاعة الفقيه طاعة عامة مطلقة كطاعة إمامهم الغائب ومما يعني عدم شرعية ولاية الفقيه و بالتالي بطلان تأسيس ما يسمى بجمهورية إيران الإسلامية بحسب قواعد الشيعة أنفسهم .**

**4- إن إثبات عقيدة ولاية الفقيه تنتهي عند الشيعة إلى مساواة الفقيه بإمامهم المعصوم صاحب المقامات العليا التي تتغلب حتى على الأنبياء و هذا مخالف لكل منقول و معقول .**

<sup>51</sup> - انظر تاريخ المذاهب الإسلامية ، محمد أبو زهرة ، ص 212.

**5-** إن الفكر الشيعي المعاصر يعيش في مأزق خطير يتمثل في استحالة التوفيق بين بدعة الإمام المعصوم و عودته و بدعة ولاية الفقيه بصلاحياته المطلقة<sup>52</sup>.

**6-** إن عقيدة الشيعة قائمة على أن الدولة الشيعية لا تقوم بشكل شرعي إلا بظهور الإمام الغائب مما يعني أن تلك العقيدة أصبحت من الأوهام الخيالية عند أصحاب بدعة ولاية الفقيه الذين ضربوا بعرض الحائط كل آمال الشيعة و تاريخهم في الإمام الغائب و عودته . ذلك أن إعطاء الحق للأمة في اختيار الفقيه النائب عن الإمام الغائب يعتبر مناقضاً لأصول الشيعة في إنكارهم حق الأمة في اختيار إمامها باعتبار أن الإمامة لطف إلهي أوجبه الله على ذاته - و العياذ بالله تعالى - فلا يجوز بأي حال من الأحوال فعله و هم الذين أنكروا على الصحابة الكرام - رضوان الله عليهم - اختيارهم للخلفاء الراشدين بالشورى بين أهل الحل و العقد . و هاهم اليوم بعد كل هذه الفتن التي حاكوها ضد أهل السنة و الجماعة يعطون الحق للأمة في اختيار إمامها .

و أخيراً أختتم هذا البحث بقول شيخ الإسلام ابن تيمية عليه رحمة الله تعالى عندما قال في الرافضة :

(هم أعظم ذوي الأهواء جهلاً و ظلماً يعادون خيار أولياء الله تعالى ، من النبيين ، من السابقين الأوليين من المهاجرين و الأنصار و

---

<sup>52</sup> - عقيدة العصمة بين الإمام المعصوم و الفقيه عند الشيعة ، د. محمد الخطيب ، ص 225.

